Available online at http://jgu.garmian.edu.krd

Journal of University of Garmian

https://doi.org/10.24271/garmian.1964014

اثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للمدة:(2018 – 1990)
دراسة تحليلية – قياسية

هه وار عثمان كريم ، ماردين محسوم فرج

قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية

Article Info

Received: October, 2019

Revised:October,2019

Accepted: November ,2019

Keywords

أسعار النفط، تقلبات اسعار النفط، الموازنة العامة

Corresponding Author

hawar.sleman@univsul.edu.iq

الملخص:

يشكل قطاع النفط عصب الحياة للاقتصاد الوطني في العراق، والمصدر الأساسي لتوليد الدخل القومي من جهة، والمصدر الذي لا بديل له في توفير العملات الأجنبية الضرورية لتمويل عمليات الاستيراد من جهة أخرى؛ وذلك بسبب ضخامة العوائد النفطية وسهولة تحقيقها التي لا تتطلب نشاطًا اقتصاديًا حقيقيًا. وعليه، يهدف هذا البحث الى بيان قياس تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج (القياسي - التحليلي) من خلال جمع البيانات الثانوية من المصادر المختلفة للمدة (1990-2018). و اخيرا،توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها أنه تسهم الإيرادات النفطية في تكوين نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية، ان العراق كانت ولايزال تعتمد على العوائد المالية النفطية لتمويل الانفاق العام و عملية التنمية الاقتصادية. ان هناك علاقة طردية وإيجابية بين أسعار العالمية للنفط ورصيد الموازنة العامة،أي ان زيادة في أسعار العالمية للنفط ينعكس بصورة مباشرة على الموزانة العامة.كما ان الصادرات النفطية يؤثر ايجابياً على رصيد الموازنة العامة في العراق وهذه النتيجة يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي من حيث اعتماده على الصادرات النفطية وعوائدها لتمويل الموازنة العامة. و بناء على ذلك فانه ضرورة العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة وترشيد النفقات العامة وذلك من خلال زيادة حصلة الإيرادات الضريبية وزيادة الانفاق الاستثماري.

المقدمة :

يعد النفط من السلع الاستراتيجة التي لا يمكن الاستغناء عنها، حيث يسهم بشكل كبير في ايرادات البلدان والناتج المحلي الاجمالي وموازين المدفوعات و الصادرات الخارجية لها،تتسم اسعار النفط بالتذبذب بسبب ربط هذه الاسعار بقوة العرض و الطلب واليه السوق الحر. أن التغيرات في اسعار النفط (ارتفاع او انخفاض) أثار المابشرة على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في العالم بشكل عام وفي الدول النفطية بشكل خاص(حسين،محيميد،2018،283) .

يعتبر العراق حسب تقاير البنك المركزي العراقي من الاقتصادات النفطية، حيث يبلغ النفط (99%) من الصادرات العراقية، ويصل الاحتياطي المؤكد منه إلى (112 مليار برميل).إنَّ العراق كغيرها من الدول النفطية كانت ولا تزال تعتمد على الإيرادات النفطية لتمويل عمليات التنمية. لاشك ان تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية تؤثرة للنفط على الموازنة العامة في العراق، ادت تقلبات أسعار النفط الى وجود ازمات حقيقية في العراق نتيجة الاعتماد على النفط كمورد رئيس لتمويل الموازنة العامة للدولة.

مشكلة البحث :

تمثل مشكلة البحث على الرغم من تصنيف العراق ضمن من الاقتصادات النفطية، حيث يبلغ النفط (99%) من الصادرات العراقية، ويصل الاحتياطي المؤكد منه إلى (112 مليار برميل).وتعتمد الموزنة العامة و عملية التنمية الاقتصادية في العراق على النفط.عليه يمكن طرح مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:

-هل يؤثر سعر النفط على رصيد الموازنة العامة في العراق خلال المدة البحث (1990-2018)

اهمية البحث :

تأتي اهمية البحث طلاقاً من المكانة الهامة والميزة التي يحتلها النفط في الاقتصاد العامي بصفة عامة واقتصاد البلدان النفطية بصفة خاصة،وكذا الأهمية التي تكسبها الموازنة العامة باعتبارها المرآة التي تعكس نشاط الدولة، وتسلط هذا البحث على التأثيرات التي تخلفها أسعار النفط على الاقتصاد العراقي الذي يعتبر النفط مصدر أساسي للدخل و الإيرادات العامة، اذا ان المعرفة المسبقة بالتأثيرات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط سوف تساهم في توجيه السياسات الاقتصادية للدولة بما يتوافق مع توفير الظروف الملائمة لكبح التأثيرات السلبية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل الموازنة العامة وتقلبات اسعار النفط في العراق، وثم قياس اثر تقلبات اسعار النفط على كل من(النفقات العامة،الإيرادات النفطية،رصيد الموازنة العامة)

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضيات مفادها

-هناك علاقة ارتباطية بين أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة في العراق للمدة(1990-2018)

نطاق البحث :

مكانيا: يتضمن الاقتصاد العراقي . زمانيا: المدة الزمنية هي البيانات السنوية للمدة.(1990 – 2018)

اسلوب البحث (منهج البحث) :

من اجل تحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على المنهج (التحليلي – القياسي) و باستخدام طريقة مربعات صغرى الاعتيادية (ARDL)و (Co-intigration) استنادا الى البيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي وزارة التخطيط العراقي، وبالاعتماد على برنامج E-views 9.

اطار و هيكل البحث: ومن اجل الوصول الى اهداف البحث فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين،يتناول المبحث الاول (الاطار النظرية المفاهيمي تقلبات اسعار النفط و الموازنة العامة و العلاقة بينهما)،في حين خصص المبحث الثاني بالجانب التطبيقي (تقدير النماذج القياسية واختيار أفضل نموذج). واخيرا التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات و المقترحات.

الدراسات السابقة:

يلعب النفط دوراً بارزاً في الاقتصاد ،فان التغيرات التي تحصل في أسعاره ستكون لها علاقة ارتباط بالمتغيرات الكلية من خلال تأثيره على الأنشطة الاقتصادية الحقيقة(Naccache, 2010) ، كالتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة.الا ان هذه الاثار تتباين حسب تقلبات أسعار النفط ومدى الاعتماد الدولة على العوائد النفطية.(Baffes at el,,2015) وهناك عديد من الدراسات التي تناولت اثر تغير أسعار النفط على المتغيرات الكلية،الا اننا برجوع الى هدف البحث حالي،نركز على البحوث التي هدفت الى بيان اثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة.

ومن بين هذه الدراسات، دراسة (Bash,2015)التي هدفت الى بيان اثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الأردن خلال المدة(1995-2013)،باستخدام طريقتي (VAR) و OLS))،وتوصلت الدراسة الى أن هناك تأثيرًا إحصائيًا مهمًا لأسعار النفط الخام على عجز الموازنة العامة الأردنية. وهذا يعني أن الزيادة في النفط الخام الأسعار ستؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة الأردنية.

ودراسة (shamon.2015) والتي هدفت إلى تحليل انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية.. واستخدم الدراسة نهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت هذه الدراسة الى نتيجة مفادها ان عناك علاقة سببة بين انخفاض أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة، حيث ان انخفاض في أسعار النفط في اجل القصير نسبة(0,10) يؤدي الى تغير في رصيد الموازنة العامة نسبة(0.2.7).واقترحت الدراسة ضرورة عمل على تنويع مصادر الإيرادات وإصلاح النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية.

وفي نفس اتجاه ركزت الدراسة (Farzanegan & Markwardt,2009)على اثر تقلبات النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في ايران من خلال تطبيق منهج (VAR)، وركز هذه الدراسة على مجموعة من متغيرات الكلية متمثلة بـ(نسبة مساهمة قطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي،معدل التضخم،سعر الصرف،أسعار النفط، والانفاق الاستهلاكي، الاستيرادات ومتغير الوهمي-الحرب)، وتوصلت هذه الدراسة الى ان الآثار غير المتماثلة لصدمات أسعار النفط على متغيرات الكلية، حيث تزيد صدمات أسعار النفط بشكل كبير من معدلات التضخم، كما ان هناك علاقة إيجابية قوية بين التغيرات الإيجابية في أسعار النفط ونمو الإنتاج الصناعي،بينما هناك تأثير هامشي بين أسعار النفط على النفقات الحكومية، ويساهم أسعار النفط في ارتفاع سعر صرف الحقيقي.

ودراسة) (Rahma at.el.,2016حيث استهدفت بيان اثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الرئيسية في الموازنة العامة في سودان باستخدام البيانات الفصلية لمدة(2000-2011)واستخدم لكل من(النفقات العامة،الإيرادات العامة،عجز الموازنةواسعار النفط) من خلال تطبيق منهج .(VAR)توصلت الي ان هناك علاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وأسعار النفق، حيث ان انخفاض أسعار النفط يؤثر سلبياً على جانبي الموازنة العامة. بينما تأثير صدمات النفط غير مماثل على ميزانية الحكومية في سودان.

هدفت دراسة (Fezzani& Nartova,2011)الى بيان اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق،واعتمدت الدراسة على طريقة مربعات الصغرى(OLS)لتحديد هذا التأثير الاقتصادي اعتمدت النموذج الاقتصادي على كل من(الناتج المحلي الإجمالي في فترة سابقة،وأسعار النفط،وسعر صرف للدينار

العراق في فترة السابقة ،متغير الوهمي-عدم استقرار) كمتغيرات مستقلة لتفسير تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، توصلت دراسة الى ان علاقة إيجابية بين(أسعار النفط،سعر صرف في فترة السابقة والناتج المحلي الإجمالي في فترة السابقة) و الناتج المحلي الاجمالي،بينما هذه العلاقة سلبية بالنسبة لمتغير الوهمي متمثلة بعدم استقرار الاقتصادى.

وركزت الدراسة (AKTUĞ at el,2019)على آثار أسعار النفط وقيمة إنتاج النفط على النمو الاقتصادي في العراق للمدة(1995-2017). إعتمدت على معامل ارتباط بيرسون الاحصائي (pearson correlation)، توصلت دراسة الى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي وقيمة إنتاج النفط والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي.

اما بالنسبة للدراست العربية،هناك عديد من الدرسات التي تناولت العلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة، من احدث هذه الدراسات،دراسة(سيهام،2019) هدفت الى تحليل اثر تقلبات أسعار النفط الخام على الوازنة العامة في الجزائير خلال المدة(1980-2017)،من خلال تطبيق (Co-intigration and Var)،وتوصلت دراسة الى ان هناك العلاقة إيجابية بين أسعار النفط الإيرادات النفطية. في نفس اتجاه الدراسة (الدليمي والدليمي،2018) التي هدفت الى قياس وتحليل اثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية خلال المدة(1990-2015)، واعتمد الدراسة على نهج(ARDL) ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة اثر معنوية طردية بين اسعار النفط الخام وصافي الرصيد الموازنة العامة .

اما بالنسة للدراسات العراقية، هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت العلاقة بين التقلبات أسعار النفط والموازنة العامة باعتماد على منهج(تحليل الوصفي) منها دراسة (التميمي وابادي،2019)، (صالح،2016)،(علي واخرون،2016) و(مهدي،2015)،اما بالنسة للدراسات التي ركزت على تحليل القياسي-الكمي نعرض دراسة(البيرماني وعبدالله،2019) هدفت الى تشخيص واقع العلاقة بين تقلبات أسعار النفط العالمية وانعكاسها على اتجاهات الإنفاق الحكومي على قطاع الامن والصحة. وذلك من خلال تطبيق (ARDL)أظهرت نتائج الدراسة انه لا يوجد تكامل مشترك بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي على قطاع (الأمن) ولم يتأثر الانفاق الامنى بالتقلبات في أسعار النفط وذلك بسبب الظروف الأمنية التي

مربها العراق بعد عام 2003 والتي استلزمت إنفاق على الأمن بصورة كبيرة حتى مع انخفاض أسعار النفط، اما بالنسبة كذلك لعلاقة بين الإنفاق على القطاع الصحي وتقلبات أسعار النفط للمدة(2006_2016) انه لاتوجد علاقة أو تأثير متبادل للمتغير المستقل على المتغير التابع والعكس بالعكس .

المبحث الاول

الاطار النظرية لمفاهيم تقلبات اسعار النفط و الموازنة العامة و العلاقة بينهما .

اولاً : مفهوم تقلبات أسعار النفط و اسبابها :

1-مفهوم و تعريف تقلبات أسعار النفط :

يعد النفط من السلع الاستراتيجة التي لا يمكن الاستغناء عنها حيث يسهم بشكل كبير في ايرادات البلدان و الناتج المحلي الاجمالي و موازين المدفوعات و الصادرات الخارجية لها،حيث تتسم اسعار النفط بالتذبذب بسبب ربط هذه الاسعار بقوة العرض و الطلب و اليه السوق الحر (حسين ومحيميد،2018،283) .

يرى بعض المهتمين باسعار النفط ان المضاربة مسؤولة عن الزيادات السريعة في اسعاره ،وعلى اساس نفسه لابد ان يفسر الانخفاض السريع بالطريقة نفسها(على، 2011: 217).

أن نعرف سعر النفط الخام بأنه قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان و مكان معين ومعلون، او السعر النفطي فيقصد به القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الامريكي للبرميل(الدليمي والدليمي،2018:3) .

ان عدم تذبذب اسعار النفط هو الاعنف مقارنة بجميع السلع و حتى لو امكن تفسير تغيراته بالعوامل الاقتصادية فلا يمكن التنبوء بأسعار استنادا الى دوال احصائية يعتمد عليها و ذلك لان معاملات الاستجابة لتغيرات الاقتصادية أبعد ما تكون عن الاستقرار(على،2011: 214).

ان السعر النفط يخضع لتقلبات مستمرة،بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار،مما انعكس ذلك على اسعار النفط وجعلها اسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى اصبحت ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالي منذ اوائل سبعينات القرن الماضي و استمرارها حتى الان (البصام وشهاب،2013:5)، ان استقرار أسعار النفط الخام يرتبط ارتباطاً و ثيقاً بالبيئة المنتجة و المستهلكة له . ومن هنا فأن التقلبات التي تحدث في اسعار النفط بين الفترة و اخرى ناتجة من التغيرات التي يحدث في البلدان المصدرة و المستوردة للبترول سواء كانت هذه التغيرات ايجابية او سلبيا فالاوضاع السياسية و الاقتصادية و كذلك الاوضاع الامنية لهذه البلدان تساهم في تأثير بالاسعار العالمية للنفط الخام سواء بالانخفاض او الارتفاع(مهدي،2015:109).

2 -اسباب التقلبات اسعار النفط :

ان العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط في السوق الدولية، عوامل عديدة ومتباينة في طبيعتها وقوة تأثيرها ويمكن اجمال هذه العوامل بالاتي :

أ- العوامل الاقتصادية : وابرز اهم العوامل الاقتصادية وهي:

1-الطلب و العرض للنفط : تعد العرض و الطلب في السوق العالمية

الآلية التي تتجسد فيها العوامل الاساسية التي تؤثر في سعر النفط،وهناك عدة عوامل ذات مدى بعيد أو طارئ تؤثر و تتأثر بقوة العرض و الطلب ومن ثم تتحكم في سعر النفط.إن محدودية الإنتاج و تناقص العرض في ظل تنامي اقتصادات أسيا و نقص مستويات المخزون من النفط الخام في الدول الصناعية . فان زيادة اكتشفات من الاحتياطات النفطية سوف يؤثر على الكميات المعروضة ،و يعتمد الطلب العالمي على النفط على النمو الاقتصادي العالمي وتوسع الصناعة العالمية المعتمدة على الطاقة النفطية و يعتبر العامل الاساس في ارتفاع او انخفاض الاسعار في السوق الدولية للنفط.(على واخرون،2016 :446)- .

2.تغيرات أسعار الصرف : نظراً لارتباط أسعار النفط بالدولار الامريكي لعوامل تاريخية واقتصادية و سياسية و نقدية،فان اي انخفاض في قيمة أو اسعر صرفه يؤثر سلبا على انخفاض قيمة وسعر النفط و العوائد النفطية في السوق الدولية ويؤدي الى حدوث إضرار اقتصادية كبيرة تتحمل أعباءه الدول المنتجة و المستهلكة للنفط على حد سواء(حسين ومحيميد، 2018، 284) .

3.المضاربة : وهي أحد العوامل المؤثرة في الصناعة النفطية،التي حولتالنفط الى سلعة للمضاربة بهدف الربح، مما أثر على أسعار النفط في السوق الانية لكون المضاربات تعتمد على التوقعات المستقبلية للاسعار والاوضاع الاقتصادية والسياسية والمناخية(خليل وابراهيم، 2018: 278). فإذا توقع المضاربون ان اسعار النفط سوف ترتفع في المستقبلاً فأنهم سوف يقومون بشراء و خزن النفط فيساهم هذا الشراء في ارتفاع اسعار النفط بصورة اكبر، اما اذا توقع المضاربون ان اسعار النفط تنخفض فأنهم سيقومون بيع مخزوناتهم النفطية مما يسبب في ارتفاع المعروض ومن انخفاض اكبر في سعر النفط(مهدي ، 2015 :3) .

4.النمو الاقتصادية:يعتبر النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط من اهم الاسباب التي ساهمت في حدوث الطفرة النفطية التي شهدتها أسواق النفط، حيث شهد الطلب على النفط زيادة مضطردة ومتسارعة ارتفع خلالها الطلب العالمي على النفط مما يدفع بالسعر نحو الاعلى والمدفوعة بالنمو المتصاعد في معدلات اداء الاقتصاد العالمي. اما اذ حدث العكس وحدث انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي فأن ذلك معدلات الطلب نحو الانخفاض ويدفع اسعار النفط الخام نحو الانخفاض (بلقلة، 2013 :10) .

5-الازمة الاقتصادية العالمية : يشهد الاقتصاد العالمي حالياً أزمات حقيقية لا[illegible] ب- العوامل السياسية :العوامل السياسية دوراً هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط الخام، حيث إن النزعات والاضطرابات تؤثر على الاسواق العالمية للنفط، للان زعزت الامن والاضطرابات التي تحدث في مناطق استخراج النفط وتكريره تؤثر مباشراً على عملية الاستخراج والإمدادات النفطية بصورة طبيعية تدفع بالاسعار الى الارتفاع والانخفاض. عدم استقرار والتقلبات من ابرز سمات أسواق النفط العالمي(الجبوري،2016:127) .

ج- العوامل الطبيعية : حيث تزايدة الحساسية الشديدة لأسعار النفط تجاه أي أنباء تتردد حول اية مخاطر تهدد بانقطاع الإمدادت بفعل الظروف الطبيعية . ومن بين الطبيعية التي أثرت على أسعار النفط خلال الفترات السابق مثل إعصار إيفان الذي اجتاح خليج المكسيك و اعصار كاترينا في الولايات المتحدة الامريكية ،حيث تؤدي هذه الكوارث الى أثار سلبية على المنشأة النفطية القائمة في هذه البلدان مما يؤثرة على العرض النفطي الذي ينعكس على ارتفاع الاسعار و انخفاض معدلات الانتاج (بلقلة،11:2013) .

ثانياً : ماهية الموازنة العامة واهميتها والعوامل المؤثرة :

1-مفهوم و تعريف الموازنة العامة :

تعرف الموازنة بأنها خطة تفضيلية بكيفية التصرف بالموارد او هي خطة توضح كيفية استغلال الموارد المتاحة، كيفية تحقيق تلك الموارد في مدة زمنية معينة. خطة مالية تجمع ما بين النفقات و الايرادات التي تتوقعها الحكومة وتعتمدها التشريعية، وتوجهها الى القنوات التى تتحقق من خلالها اهداف السياسة المالية خلال مدة معينة هي سنة عادة(الجميل،2008:23).

الموازنة العامة هي سجل للايرادات و نفقات العامة للحكومة خلالل مدة الزمنية وهي عادة سنة وتسهي الحكومة خلال تلك المدة لتمويل هذه النشاطات التي تم رسمتها من قبل (خدر واسماعيل، 2015 :240). يمكن النظر الى الموازنة العامة بأنها أداة للتنسق بين الامانات والدوائر والمصالح الموجودة داخل الدولة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية و تحسين اداء الخدمات التي تقديمها الدولة(عبدالله وحسين ،2018: 283) .

في ضوء ماسبق يمكن ان القول ان: تتكون الموازنة العامة من جانبين،الاول النفقات العامة التي تستخدمها الدولة في نشاطها لتحقيق اهداف المجتمع وجانب الاخرى هي الايرادات العامة ومصادرها المختلفة لتمويل نشاط الدولة . ومن اهم خصائص الموازنة العامة تقدير الإيرادات والنفقات العامة لفترة قادمة، وهذا التقدير معتمد من قبل جهة التشريعية

وتساعد الموازنة العامة للدولة على تحقيق الاهداف الاتية(الانباري،2016:22):

1-المساعد في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

2-تحقيق العدالة الاجتماعية .

3-توفير مستلزمات الانتاج و الخدمات للأجهزة وادارات الدولة.

4-[illegible]

5-توفير الاستقرار للعاملين بأجهزة الدولة .

2 -مكونات الموازنة العامة :

أ – الايرادات العامة: تنقسم الإيرادات العامة الى نوعين وهي الايرادات المحلية والايرادات الخارجية: ايرادات محلية وعلى رأسها الايرادات الضريبية تقسم الى الضريبة المباشرة وهي الضرائب التي يتم استقطاعها مباشرة من منابع الدخول ومن الأمثلة على ذلك ضريبة الدخل وضرائب الارباح. والضريبة غير المباشرة وهي التي تفرض على السلع والخدمات التي يستهلكها

الافراد اي أنمها تصيب الدخل ولكن بطريقة غير المباشرة ومن الامثلة هي الضرائب المبيعات وضرائب الملكية (ضرائب الأرضي والعقارات) وهناك ايرادات أخرى كالإيرادات من المشاريع العامة والرسوم. اما بالنسبة الايرادات الخارجية: مثل المنح والمسعدات من الخارج والايرادات اخري مثل القروض الخارجية والدين العام(العيسى وقطف،300:2006).

ب- النفقات العامة : تنقسم النفقات العامة في العادة الى النفقات الجارية تشمل كافة النفقات الحكومي مثل الرواتب والاجور والتقاعد والخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم والدفاع و الامن، ام النفقات الرأسمالية وهي النفقات التي تساهم تكوين راس المال الثابت القومي كالإنفاق على شراء الآلات والمعدات والارضي والإنشأءات والمباني واضافة الى الإنفاق على البنية التحتية مثل كالطرق والجسور المطارات والمدارس والمستشفيات وغيرها (الوزاني والرفاعي،324:2009).

ج- الموازنة : تواجه الموازنة عادة احدى ثلاث حالات (العيسى وقطف،301:2006):

1-فائض الموازنة : وتحدث عندما يكون حجم الايرادات العامة يفوق النفقات العامة .

2.العجز الموازنة : وتحدث عندما يكون حجم النفقات العامة يفوق الايرادات العامة وعادة تلجا الدول الى الاقتراض الداخلي الاقتراض الخارجي لسد العجز في الموازنة.

3-توازن الموازنة : وهي تساوي الايرادات العامة مع النفقات العامة.

3 -مبادئ الموازنة العامة :

أن الموازنة العامة خضع للعديد من المبادئ او القواعد التي تستند اليها وبهدف التعرف وبشكل واضح على الوضع المالي للدولة ونشاطاتها من خلال ماتظهره الميزانية العامة، باعتبارها تمثل برنامج الدولة في المجالات التي ترتبط بدورها، والتي تحكمها نظامها ودرجة تطورها وكذلك تسهيل تنفيذها وتسير امكانية الرقابة عليها. ومن بين اهم المبادئ أوالقواعد للموازنة العامة(سنوية الموازنة العامة، التوازن، عمومية، الوحدة و مبدأ عدم التخصيص) (العلي،525:2007)، ورغم درجة الالتزام بهذه المبادئ او القواعد للميزانية العامة قد لايكون تاماً، إذ أن مقتضيات عمل الدولة، ومتطلباتها قد تقتضي خروجاً على هذه القواعد بدرجة أو أخرى حسب الحاج الاقتصاد المجتمع(خلف،292:2008).

4-العوامل المؤثرة على الموازنة العامة :

أ.تذبذب أسعار النفط : الموازنة متكونه من الايرادات ونفقات. يؤثر اسعار النفط بصورة المباشرة على الايرادات العامة والنفقات العامة، مما يعني ارتباط الموازنة العامة في معظم الدول النفطية بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط دوليا. وتمارس العائدات النفطية تأثيرا مباشرا على الموازنة العامة للدولة النفطية سواء كان ذلك بالارتفاع او بالانخفاض، فأي تغير يطرأ على الايرادات النفطية أو اسعار النفط، ينعكس على الموازنة العامة بتحقيقها لفائض أو عجز (آل طعمة وعطشان،8:2017)، وان هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الخام والانفاق العام سواء كان ذلك بصورة مباشرة عن طريق زيادة العوائد النفطية أو بصورة غير مباراة عن طريق زيادة الدخول و الاستثمارات. هذا يعني القرارات الاقتصادية في البلدان النفطية ارتباط بتقلبات النفط الخام(الدليمي والدليمي ،2018 :4) .

ب. سعر الصرف : ارتفاع و انخفاض سعر الصرف يؤثرة على الموازنة العامة ،اي عند انخفاض سعر الصرف فأن هذايؤدي الى ارتفاع الاسعار وقيمة الصادرات بالتالي انخفاض حصيلة الضرائب على الصادرات و انخفاض النفقات المستوردات وبالتالي انخفاض العبء عن الموازنة العامة ثم انخفاض عجز الموازنة العامة، والعكس الصحيح(خدرواسماعيل،241:2015).

ج.قلة مصادر الايرادات العامة : لا تتمكن الايرادات العامة تغطية النفقات العامة، بسبب قلة مصادر الايرادات العامة او اعتماد على واحد او الثاني من مصدر الايرادات وذلك بسبب عدم لتوازن الجهاز المالي للدولة والناتج عن زيادة الانفاق العام بمعدل يفوق القدرة المالية للاقتصاد القومي ككل وهذا ما يشر الى وجود خلل في هيكل الاقتصادي. ويعاني منها الاقتصاد الوطني (شاني والجبوري،156:2013).

د.نمو الديموغرافي (نمو السكان) : يمكن أن يؤثر ذلك على الموقف المالي أيضاً، على سبيل المثال، سوف يؤدي السكان المتزايدون الى زيادة في الانفاق الحكومي على معاشات الدولة كما سيزيد عدد سكان الذين يزداد عددهم بسرعة (ربما تعززة الهجرة الداخلية الصافية) من الضغط على الحكومة لتمويل الخدمات العامة، منها الصحة والتعليم والنقل والموصلات والماء والكهرباء.. الخ(الدباش والناصر،544:2018)، أن الحاجات سكان المدينة أكثر من حاجات الريف. كما ان توسع التعليم قد ادى الى زيادة الوعي الاجتماعي المواطنيون يطالبون الدولة القيام بوظائف لم تكن موجودة من قبل، مثل التأمين ضد البطالة والمرض والعجز وغيرها والتي ادت الى تزايد النفقات العامة(شاني والجبوري،157:2013).

ثالثاً: واقع القطاع النفط في العراق خلال المدة(1990-2018)

أن عمليات التنمية في العراق كانت ولا تزال تعتمد على الإيرادات النفطية وانحدرت المؤشرات الاقتصادية نتيجة لاستمرار الحرب العراقية –الإيرانية. تفاقمت المشكلات في الاقتصاد العراقي نتيجة العجز المستمر في الميزان التجاري العراقي الذي صاحبه تراكم القروض الخارجية .

مر الاقتصاد العراقي خلال التسعينيات بمنعطف حاد نتيجة التوقف شبه التام عن تصدير النفط. والتعطيل شبه الكلي للمؤسسات الإنتاجية والاستثمارية القائمة، وتفاقم العجز في الميزان التجاري نتيجة للحصار الاقتصادي خلال المدة(1991-1996). بعد تطبيق القرار (النفط مقابل الغذاء والدواء) والذي بدأ تطبيقه في كافة المناطق العراقية. واستنادًا إلى هذا قرار قامت الحكومة بتصدير كمية محددة من النفط لتلبية الحاجات

الأساسية من الغذاء والدواء. وعلى إثر هذا القرار شهد الميزان التجاري تحسنًا نسبيًا (فرج،114:2017). وقد فرضت حالة التغيير السياسي في العراق في عام 2003 واقعًا جديدًا على الاقتصاد العراقي، شهدت هذه المرحلة تزايدا كبيرا في حجم النفقات العامة وذلك نتيجة لتزايد إيرادات النفطية في العراق (خليل وابراهيم، 2018: 278).

على الرغم ظروف التي مربها الاقتصاد العراقي، الا ان انتاج و تصدير النفط استمر بارتفاع تدريجياً بعد تطبيق قرار النفط مقابل الغذاء حتى سجل اعلى معدل للإنتاج و تصدير النفطي في عام(2013)ويتضح ذلك من خلال الشكل رقم(1)، وهذا الارتفاع يؤكد لنا ان تغيرات في سعر النفط الخام لايظهر او لايسبب بمشاكل المالية كبيرة لان أي انخفاض يتم تغطيته من خلال زيادة انتاج او تصدير.

اما بالنسبة لسعر النفط، مرت أسعار النفط بعدة المراحل التي أدت الى اضطرابها وعدم استقرارها، حيث حسب ارتفعت أسعار النفط بسبب الحرب الإيرانية-العراقية، واستمرت الأسعار بالارتفاع لغاية(1994)، ثم بدأت بالانخفاض نتيجة لازمة لدول الاسيوية بحث وصل سعر البرميل الى (12) دولار في (1998)، واستمرت أسعار النفط بالاضطراب والتقلب نتيجة لخضوعها الى عدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ومناحية، يتضح من خلال الشكل(2) ان تطور أسعار النفط الخام العالمية للمدة(2001-2014)، اذ يتضح ان أسعار النفط في تزايد مستمر ومعدل نمو متأرجح ويعود سبب زيادة أسعار النفط خلال هذه الفترة الى الانتعاش الاقتصادي في الدول الاسيوية و خروج روسيا من ازمتها السابقة.

رابعاً:تحليل الموازنة العامة في العراق للمدة (1990-2018)

يمكن ملاحظة تطور حجم الإيرادات العامة خلال مدة البحث بالاستعانة بالبيانات من الشكل رقم(3)، إذ يتضح بان حجم الإيرادات العامة شهدت انخفاضاً في سنة(1991)عنه في سنة(1990)(4228) مليون دينار وهذا تراجع يعود الى احداث حرب الخليج الثاني وتراجع الإيرادات النفطية وحصار الاقتصادي التي فرضت على العراق. بعد سنة(1995) وارتفعت الإيرادات العامة تدريجياً نتيجاً(لتطبيق قرار النفط مقابل الغذاء)، وازداد هذه الإيرادات بصورة كبيرة بعد عام(2003) لتصل الى(119466403) مليون الدينار بالأسعار الجارية في عام(2012) ويعود هذا ارتفاع الى انفتاح التجاري وزيادة الصادرات النفطية في العراق.

اما بالنسبة للنفقات العامة بجد ان زيادة الانفاق العام ترتبط بصورة مباشرة بالايرادات النفطية ،لان عملية التنمية في العراق لايزال تعتمد على العوائد المالية للنفط وبين ذلك من خلال الشكل رقم.(3)

وتعتبر الموازنة العامة عن الموقف المالي للدولة، ويمكن توضيح حالة الموازنة العامة خلال مدة البحث بالاستعانة بشكل رقم(3)، والذي يبين ان الموازنة العامة عانت من العجز بمقدار(13269)مليون دينار بالأسعار الجارية في سنة(1991)، واستمرت حالة العجز في الموازنة العامة طوال مدة الحصار، إذا اخذت بالاتفاع في الحالتين(الاسمية والحقيقة) حتى بلغت حجم العجز سنة(2002) بالأسعار الجارية(1372342)مليون الدينار. ومن الجدير بالذكر ان الحكومة قد لجأت الى تمويل عن طريق الإصدار النقدي مما أدى الى ارتفاع معدل التخم واثر هذا الأخير سلبيا على الاقتصاد العراقي.

بعد عام(2003) بعد رفع الحظر الاقتصادي إزد أدت عائدات العراق النفطية والامر الذي أدى الى زيادة الإيرادات العامة وقد فاقت الزيادة في النفقات العامة مما أدى الى تحقيق فائض في الموازنة العامة.

المبحث الثاني

قياس وتحليل تأثير تقلبات الأسعار النفط على الموازنة العامة في العراق خلال مدة(1990-2018)

أولاً:توصيف المتغيرات الدراسة

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على العلاقة المتمثلة في أثر الأسعار النفط على الموازنة العامة في العراق، تعتمد على الجانب النظري الدراسات السابقة، وتوفير الإحصائيات حول هذه المتغيرات خلال فترة التي سيتم دراستها، وطبيعة النموذج القياسي وتحديد متغيرات النموذج. ومن أجل تحديد أثرتقلبات الأسعار النفط على الموازنة العامة، تم اختيار المتغيرات وهي كالآتي:

•نسبة رصيد الموازنة العامة(SB)الى الناتج المحلي الاجمالي: يقصد برصيد الموازنة العامة مقابلة طرفي الموازنة، و يوضح العجز عن طريق طرح النفقات الحكومية من الايرادات الحكومية، اذاً فهو الفرق السالب بين اجمالي الاثنين.ويحث الفائض الموازنة عندما تزيد الإيرادات العامة عن نفقاتها. ويعكس الشكل رقم(3) تطور رصيد الموازنة العامة.وبرجوع الى دراسات السابقة تم استعانة بمؤشر نسبة رصيد الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي.

•الصادرات النفطية :(Ox)يعد قطاع التعدين من القطاعات المهيمنة على التجارة الخارجية في العراق، حيث تتجاوز الأهمية النسبية لهذا القطاع نسبة (90%) ويساهم بنحو (50%) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع صادرات النفطية في العراق بشكل تدريجي حتى وصل الى(ألف برميل/يوم 3362) في عام (2018).

•الأسعار النفط::(PP)عبارة عن القيمة النقدية لبرميل الخام المقاس بالدولار الأمريكي ويخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط العالمية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، واعتمدت الدراسة على بيانات صادرة عن منظمة أوبك.

•سعر الصرف الدينار العراقي (EX)شهدت سعر صرف الدينار العراقي خلال الفترة الدراسة تحسناً ملموساً نتيجة تمكن البنك المركزي العراقي من اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير معتمداً على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لتحقيق أهدافه المتمثلة في خفض معدلات التضخم والاستقرار العام للأسعار والنمو الاقتصادي، إذ سجل سعر صرف (1453)الدينار

العراقي في سنة(2004) واستقر ليصل الى(1200) الدينار العراقي في.(2018)

توصيف أنموذج القياس الاقتصادي وتطور متغيرات الدراسة

بعد التعرف على المتغيرات المكونة للنموذج القياسي واستناداً لما تم ذكره آنفاً فإن الدراسة تنطلق من النظرية الاقتصادية بصياغة الفروض بشكلها الرياضي ثم العشوائي، ومن ثم توصيف أنموذج القياس الاقتصادي للعلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ويعقبها مرحلة تجميع البيانات الحقيقية بهدف تقدير معلمات الأنموذج وذلك باستخدام الأساليب المناسبة في القياس الاقتصادي، ويتم إخضاع الأنموذج المقدر للاختبارات الإحصائية لأثبات المعنوية على مستوى المتغيرات المستقلة أو على مستوى الأنموذج ككل.

وفي الواقع عدد كبير من الدراست التي قام بتحليل اثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، وبالرجوع إلى الجانب النظري واعتمادًا على الدراسات السابقة اعتمد الدراسة لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق على طريقة (OLS)و (ARDL)وتم تحديد متغيرات النموذج، حيث إن المتغيرات المستقلة المتمثلة به (أسعار النفط ،صادرات النفطية، سعر صرف للدينار العراقي)، والمتغير التابع عبارة (نسبة الرصيد الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي)كما تم استعانة بالمتغير الوهمي متمثلة(الاستقرار الأمني والاقتصادي)لتوضيع اثر هذه الظروف على النموذج المقترحة

وتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، حيث يعد هذا الأخير المرحلة الأساسية في بناء النموذج القياسي وشكل منظومة المعادلات كما يلي:

معادلة رقم.....(1) $SB=F(PP, Ox,Ex,D)$

ويتم استخدام دالة نصف اللوغاريتمي لنموذج وصيغته:

معادلة رقم $SBt= a0+a1PPt+a2 LOXt++a3 L EXt + a4 D +\varepsilon t$.

.....(1)

حيث إن

نسبة الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة (t)	SB_t
سعر صرف للدينار العراقي (t)	EX_t
أسعار النفط سنة(t)	PP_t
الصادرات النفطية(t)	LOX_t
متغير الوهمي(t)	D
معلمات للمتغيرات في معادلة اولى	a_0,a_1,a_2,a_3

يلاحظ أن النماذج منظومة ذات طابع احتمالي، لهذا تم إدراج حد للخطأ، والذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي والتي لم يتم إدراجها في الدراسة.

ثانياً:اختبارالاستقرارالسلاسل الزمنية

تعتبر بيانات السلاسل الزمنية من اهم أنواع البيانات التي ستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وهذه الدراسات تفترض ان تكون السلاسل الزمنية المستخدمة المستقرة، ذلك لأن غياب صفة الاستقرارية يؤدي الى مشاكل قياسية مثل مشطلة الانحدار المزائف.

هناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار السلاسل الزمنية، وقد اعتمدنا على اختبار حيث يفيد هذا الاختبار بأن السلسلة مستقرة في حالة عدم وجود جذور الوحدة في السلسلة الزمنية للتغير، وغير مستقر باحتوائها اتجاه العام أو جذور الوحدة، و باعتماد على الاختبار السلف الذكر الذي أعطى النتائج التالية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم(1) نتائج الاختبار (ADF) الذي يبين بعدم سكون السلاسل الزمنية (SB,PP,LEX) في المستوى (Level) للمتغيرات البحث سواء كان بالحد الثابت او الحدالثابت واتجاه العام لان قيمة (Prob)اكبر من (5%) وبذلك نقبل بفرضية العدم و نرفض فرضية البديلة التي تنص على وجود جذر الوحدة، وهذا مادفع الى اخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية لكل من (SB,PP,LEX)بهدف تفادي مشكلة الانحدار الزائف، وقد تحقق الفرض بعد ان أظهرت النتائج ان قيمة (Prob) اقل من (5%) سواء كان بالحد الثابت ام الحد الثابت والاتجاه العام بذلك نرفض فرضية العدم وتقبل فرضية البديلة التي يتحقق فيها سكون البيانات عند درجة تكامل(1). بينما (LOX,D) كان مستقراً في المستوى(Level)و الفرق الأول، لان قيمة (Prob)اقل من (5%) وبذلك نقبل فرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة لهذين متغيرين.

ثانياً:التكامل المشترك

تقترح طريقة جوهانسن احصائيين لاختبار فرضية التكامل المشترك وهما اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى، في حالة إعطاء الاختبارين نتائج مختلفة فتأخذ بعين الاعتبار نتاج الأثر لانه اكثر دقة من اختبار القيمة الذاتية العظمى.

الجدول اعلاه يبين نتائج الاختبار كما يلي:

-اختبار الأثر:تبين نتائج اختبار الأثر رفض فرضية العدم التي مفادها عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك وذلك لان القيمة إحصائية الأثر عند هذه الفرضية اكبر من القيمة الحرجة للاختبار التي عند مستوى المعنوية (0.05)، ويوجد على الأقل (3)متجهات متكاملة لنموذج.

-اختبار القيمة الذاتية العظمى:تم التوصل الى نفس النتيجة من خلال اختبار القيمة الذاتية العظمى الى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لان القيمة بين ان قيمة (Max-Eigen stastic) اكبر من قيمة الحرجة عند مستوى المعنوية(5%) ويوجد متجه واحدة متكاملة .

ثالثاً:تقدير النماذج القياسية اجلين الطويل و القصير

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات النماذج المقدرة، فاننا نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات الدراسة، يتم تقدير نموذج (ARDL) للاجلين طويل و القصير،بالاستناد الى عدد الفترات المحددة وفق معايير اختبارفترة الابطاء لجميع المتغيرات.

ويستدل من الجدول أعلاه ام المتغيرات التي تم اختيارها انطلاقا من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة ومفسرة لموازنة العامة في العراق كانت ذات إشارة موجبة. ومن نتائج تقدير الجدول اعلى فان معادلة تصحيح الخطأ ستأخذ الشكل الاتي:

تقيم النموذج المقدر اقتصادياً واحصائياً

-التقيم النموذج اقتصادية:بين من خلال الجدول رقم(3)، ان معامل سعر النفط

يشير الى اثر إيجابي(طردي) ومعنوى لاسعار النفط على رصيد الموازنة العامة في الاجلين الطويل والقصير،فقد بلغت قيمة المرونة لسعر النفط نسبة(0.001) في اجل طويل ،وهذا يعنى ان زيادة سعر النفط بسنة(1%) يؤديى الى زيادة رصيد الموازنة نسبة(0.001)، كما يلغت قيمة المرونة سعر النفط (0.0009) في الاجل القصير.

-كما ان الصادرات النفطية اثر الايجابيا على الموازنة العامة خلال فترة الطويلة والقصيرة المدى، حيث ان تغير في الصادرات النفطية بنسبة(1%)يؤدى الى زيادة الموازنة العامة بمقدار(0.13) في الاجل القصير و(0.08)في الاجل الطويل. بين من خلال نتائج ان مرونة الصادرات النفطية كان اكبر من مرونة أسعار النفط ولعل البسبب في ذلك يرجع الى زيادة الصادرات النفطية بنسبة اكبر من تقلبات في أسعار النفط.

-اما بنسبة لسعر صرف للدينار العراقي كان ذو اثر إيجابي على الموازنة العامة حيث ان مرونة مقدرة لسعر الصرف شكل (0.13)(0.24) في اجلي الطويل والقصير المدى على التوالي، أي ان تغير في سعر الصرف بمقدر(1%)يؤدي الى تغير في الموزنة العامة بنسبة(0.24) في اجل الطويل.على الرغم أهمية هذا المتغير من الناحية اقتصادية الا انه لم يكن معنويا من ناحية إحصائية عند مستوى المعنوية(5%)، وكذالك بنسبة لمتغير الوهمي.

-كما ان معامل تصحيح الخطأ (Cointeq(-1)يعبر عن سرعة التكيف من الاجل القصير الى الاجل الطويل وهو مايستلزم ان يكون سالباً ومعنوياً حتى يقدم دليلا على وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، كما ان قيمة معامل التصحيح الخطأ عندما تأخذ قيمة السالبة تعنى ان أي انحرافات في الاجل القصير يتم تصحيحها في الاجل الطويل لوضع التوازن.

-تقيم النموذج المقدر احصائياً، بين من خلال الجدول سلامة النموذج المقدر احصائياً بشكل عام.فكل المتغيرات المستقلة متمثل ةب(أسعار النفط، والصادرات النفطية) معنوية حسب اختبار (t)ومستوى المعنوية (.prob)في الاجلي الطويل والقصير المدى باستثناء(سعر صرف للدينار العراقي، متغير الوهمي) لم يكونا معنويا .

-كما ان قيمة معامل التحديد بلغت (R2 = 0.91) ومعامل تحديد المصحح (AdjustedR = 0.87) توضح جودة النموذج المقدر وهذا يدل على ان المتغيرات المستقلة الممثلة في النموذج توضح نسبة كبيرة من سلوك متغير التابع. كما ان خطأ معياري للنموذج قليل جدا(0.068)، وقيمة إحصائية(F.Stastic)كان ذو دلالة إحصائية والبالغة(29.15) مما يؤكد ان النموذج المقدر معنوي ككل

رابعاً:الاختبارات التشخصية للمصداقية نموذج

بعد تقدير معالم النموذج للاجلين الطويل و القصير، ولاجل التأكد من جودة النموذج القدر قبل اعتماده تم اجراء الاختبارات التشخصية او ما تسمى باختبارات ملائمة النموذج المقدر.تظهر جميع الاختبارات التشخيصية للنموذج المدرجة في الجدول رقم(4) قوة ومعنوية نموذج مقدر، حيث تعد اغلبية الاختبارات جيدة و مقبولة،

أثبتت نتائج الجدول أعلاه ان اختبار (LM Test)فرضية العدم القائلة ينفي وجود أي ارتباط تسلسلي بين الأخطاء لان (0.38) اكبر من(0.05)، كما يشير اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey)الى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، أي قبول الفرضية العدم القائلة بثبات تباين الأخطاء. كما ان قيمة اختبار-Jarque) (beraبلغت (0.12) اختبار اكبر من (0.05) مما يعنى قبول فرضية العدم قائلة بان الاخطأ تتبع توزيعاً طبيعياً.

خامساً :الاختبارات لاستقرارية النماذج (CUSUM Of Squares Test)، CUSUM Test)

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)، فان الخطو التاليةهي اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجل الطويل والقصير، ولكي يتحقق ذلك يتم الاعتماد على اختباري المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM Test) و المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM Of Squares Test)وفقاًلهذا الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي اذا وقع الرسم البياني بين الحدود الحرجة بمستوى (5%) الذي يؤكد ان متغيرات الدراسة ساكنة والشكل (4) يترجم سكون المعلمات للنموذج، الذي يؤشر السكون بين متغيرات الظاهرة المدروسة لان جميعها واقعة في حدود الثقة خلال مدة الدراسة.

سادساً:اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تحصح الخطأ غير المقيد المقدر

تعتمد جودة النتائج المقدرة على قوة الأداء النتبؤي لنموذج المقدر، لذلك يجب التأكد من تمتع هذا النموذج بقدرة جيدة على التنبؤ خلال المدة الزمنية للتقدير. ومن اجل ذلك يتم استخدام معامل عدم التساوي الثايل(theil inequality coefficient) :

فاذا كانت معامل يساوي صفرا دال ذلك على مقدرة النموذج العالية للتنبؤ. اما اذا كان معامل الثايل يساوي (1) وهذا يعكس ضغف قدرة النموذج على التنيؤ او كلما زاد هذا معامل عن واحد صحيح كلما نخفضت القدرة التنبؤئية للنموذج.بمعنى اخر كلما قلت قيمة هذا معامل عن الواحد الصحيح وصولاً الى الصفر ارتفعت القوة التنبؤية له.

بين من خلال الشكل رقم(5) نتائج تقيم الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير مقيد لنموذج (ardl)المقدرلان قيمة معامل (T=0.15)

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

1.تسهم الإيرادات النفطية في تكوين نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية، ان العراق كانت و لايزال تعتمد على العوائد المالية النفطية لتمويل الانفاق العام وعملية التنمية الاقتصادية.

2.يتضح ان حالة الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي مازالت مرتبطة بشكل مباشر بالايرادات النفطية و التي تحدد اعتماداً على أسعار النفط العالمية، وكمية الإنتاج المحلي للنفط لذا فان تغير في هذه العوامل سوف ينعكس مباشرا على الموازنة العامة.

3.ان حالة فائض للموازنة العامة في العراق بعد سنة(2003) لا يرجع الى زيادة مصادر الإيرادات العامة و ترشيد النفقات العامة، انما ترتبط مباشرا بالايرادات النفطية وانتاج النفطي في العراق، ولا يظهر اثر تقلبات في أسعار النفطية بصورة واضحة في الاقتصاد العراقي، لان مع أي تغير في أسعار العالمية للنفط تتغير كل من (الصادرات النفطية والإنتاج النفطي).

4.اظهرت نتائج قياسية للبحث ان هناك علاقة طردية وإيجابية بين أسعار العالمية للنفط ورصيد الموازنة العامة، أي ان زيادة في أسعار العالمية للنفط ينعكس بصورة مباشرة على الموزانة العامة.

5. بين ان هناك علاقة طردية إيجابية بين الصادرات النفطية والموازنة العامة، وهذه النتيجة يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي من حيث اعتماده على الصادرات النفطية وعوائدها لتمويل الموازنة العامة.

6. تم استعانة سعر صرف للدينار العراقي ، وبين من خلال تحليل القياسي ان هناك اما بنسبة لسعر صرف للدينار العراقي كان ذو أثر إيجابي على الموازنة العامة في اجلي الطويل والقصير المدى على التوالي.

7.كما ان ظروف التي مربها العراق متمثلة بعدم استقرار الاقتصادي و الامنى كان لها اثر واضح في الاقتصاد العراقي، الا انه لم يكن معنوياً من ناحية إحصائية في نموذج المقدر.

المقترحات

1.ضرورة العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة وترشيد النفقات العامة وذلك من خلال زيادة حصلة الإيرادات الضريبية وزيادة الانفاق الاستثماري.

2.ان زيادة انتاج ومساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية لاسيما الزراعة والصناعة التحويلية سيؤدي الى تناسب علاقات النمو والارتباطات الامامية و الخلفية بين قطاعات الاقتصاد الوطنى، تقليل الاعتماد على الخارج.

3.ضرورة تطوير الصناعات البتروكمياوية و تطوير صناعة التكرير وتصدير المنتجات النفطية بدلاًتصدير النفط الخام، ينبغي تحويله الى المستقات نفطية وذلك باشاء مصافي جديدة وتطوير البنى التحتية للمصافي القائمة فنياً وتكنولوجياً.

4.عمل على رفع قيمة الدينار العراقي من خلال تنويع الصادرات العراقية وتنويع قاعدة تنصنيع في العراق، وحد من معدلات التضخم وينعكس هذا إيجابيا على معد سعر صرف الدينار العراقي.

5.عمل على تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي واعتماد على مبداء الشفافية من اجل تحقيق مصلحة العامة

المصادر والمراجع

المصادر

اولا:التقارير و المستندات الرسمية :

1- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية ، 2018.

2- لبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، 2019 www.cbiraq.org.

ثانيا:الرسائل و الاطاريح الجامعية :

1- الانباري، مها أحمد حسين، (2016)، تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق)، رسالة الماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال . اردن .

2-سعود الهاجري، نواف جابر (2013) : العوامل المؤثرة في اعداد و تنفيذ الموازنة العامة في دولة الكويت، رسالة الماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط .

3- فرج، ماردين محسوم، (2017)، اثر تحرير التجارة الدولية على التنمية المستدامة في العراق مع إشارة الى إقليم كوردستان، أطروحة دكتوراه، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

4- يوسف، بيبي و سعدالله، داود (2012) : أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010). رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير، قسم العلوم الاقتصاد جامعة الجزائر .

ثالثا:البحوث و المجلات العلمية :

1- آل طعمة، حيدر حسين وعطشان، هاني مالك (2017)، النفط و انماط الانفاق العام في الاقتصادات الريعية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد (9)، العدد (20) .

2- البصام، سهام حسين، شهاب، سميرة فوزي، (2013)، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق ضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاد الجامعة، العدد(36).

3- بلقلة، براهيم (2013)، تطورات أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدولة العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد (12).

4- الجبوري، عصام محمد عبدالرضا(2016)، الاثار الاقتصادية الانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراق، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفية و التطبيقية، المجلد (24)، العدد (8).

5- الدليمي، طاهر كاظم جواد والدليمي، علي احمد درج، (2018)، أثر التغيرات في اسعار النفط الخام على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للمدة (1990-2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد (10)، العدد (21).

6- حسين، خضير عباس، الجبوري، مهدي سهر(2013)، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011) ، مجلة الادارة و الاقتصاد ، المجلد (2)، العدد(7).

7- حسين، عبد الرزاق حمد، محيمحيد، حمود سعد(2018)، تحليل اثر تقلبات أسعار النفط الخام على التجارة الخارجية لبلدان منظمة اوابك للمدة (2000-2016) العراق أنموذجاً . مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد(3)، العدد (43) .

8- خدر، سردار عثمان و اسماعيل، هيوا عثمان(2015): تحليل اثر التقلبات سعر الصرف الاجنبي في الموازنة العامة لاقليم كوردستان - العراق (1997-2013)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (7)، العدد (13)

9- خليل، محمود حميد، ابراهيم ، عزالدين خليل(2018)، العلاقة بين الايرادات النفطية و الموازنة العامة الاتحاد ية العراقية للمدة(2004-2016)، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، الجلد(4)، العدد (44).

10- الدباش، عبدالله حمد والناصر، ميسون مجيد (2018)، دراسة الاقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية (2003-2016)، مجلة جامعة جيهان ، العدد(2).

11- شاني ،سلام كاظم،الجبوري،مهدي سهر(2013) ،تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة و الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1988-2009)،مجلة الادارة و الاقتصاد،المجلد(2)، العدد(8).

12- صالح، خطاب عمران (2016)، تقلبات أسعار النفط الخام وآثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (2009-2014)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد (6)، العدد (2) .

13- عبدالله ، ابراهيم على ، حسين، مها احمد(2018)، تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد(55).

14- علي، محمد ابراهيم، مسعود، ليث صلاح، عبد الحسين، رؤى حسين (2016)، الموازنة العامة المرنة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاد الجامعة، العدد (49).

15- محمود علوش، جعفر باقر، كاظم، مروه واسط (2015)، بيان أثر الاختلال في الموازنة العامة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)باستخدام تحليل السببية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (17) .

16- مهدي، حيدر كاظم (2015)، انخفاض اسعار النفط و الاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد(5)، العدد (21).

17- التميمي، علي ثجيل يوسف و أبادي مصطفى الكاظمي النجفي، (2019)، تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للفتره من(2003-2015)، مجلة لارك، المجلد(3)، العدد (34).

18-البيرماني، صلاح مهدي عباس وعبدالله، حسين على، (2019)قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي على قطاعي الأمن والصحة في العراق للمدة (2006-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(25)، العدد(111).

رابعاً : الكتب :

1-ابو حمد، رضا صاحب (2002)، المالية العامة، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة .

2-الجميل، سرمد كوكب ، (2008)، الموازنة العامة للدولة مشاركة وشفافية و مساءلة ، الطبعة الاولى، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل .

3-خلف، فليح حسن، (2008)، المالية العامة ، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، اردن.

4-العلي، عادل فليح (2007)، المالية العامة و التشريع المالي الضريبي،لطبعة الاولى،دار الحامد

5-علي،احمد بريهي (2011)، اقتصاد النفط و الاستثمار النفطي في العراق، الطبعة الاولى،بيت الحكمة للنشر، بغداد .

6-العيسي،نزار السعد الدين،قطف، ابراهيم سليمان (2006): الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات،الطبعة الاولى،دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع،اردن.

7-الهيتي ،احمد حسين على (2000) : اقتصاديات النفط،دار الكتب للطباعة و النشر،الموصل.

8- الوزني ،خالد وصفي،الرفاعي ،احمد حسين(2009) : مبادئ الاقتصاد الكلي(بين النظرية و التطبيق)، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر و التوزيع، اردن .

المصادر باللغة الإنجليزية:

1. Shamon, A. S. (2015). The Impact of Oil Price Swings on the Public Budget in Saudi Arabia: An Empirical Study by Using the Johansen Co-Integration and Error Correction Model for the Period (1981-2014) . International Journal of Research, 7.
2. Farzanegan, M. R., & Markwardt, G. (2009). The effects of oil price shocks on the Iranian economy. Energy Economics, 31(1), 134-151.

consequences, and policy responses. Consequences, and Policy Responses (June 2015).

7. Naccache, T. (2010), Slow oil shocks and the weakening of the oil pricemacroeconomy relationship. Energy Policy, 38(5), 2340-2245.
8. Fezzani, B., & Nartova, D. (2011). Oil prices fluctuation impact on Iraq's economy. European
9. https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/335.htm
10. https://www.indexmundi.com/iraq/

3. Rahma, E., Perera, N., & Tan, K. (2016). Impact of oil price shocks on Sudan's government budget. International Journal of Energy Economics and Policy, 6(2), 243-248.
4. AKTUĞ, S. S., Mehmet, D. A. Ğ., & STAR, H. R.(2019) The Impact of Oil Price on Economic Growth: An Investigation on Iraqı Economy. R&S-Research Studies Anatolia Journal, 2(6), 273-285 .
5. Bash, M. H. (2015). Impact of fluctuations in crude oil prices on the Jordanian public budget for the period of 1995-2013. European Scientific Journal, 11.(19)
6. Baffes, J., Kose, M. A., Ohnsorge, F., & Stocker, M. (2015). The great plunge in oil prices: Causes,

الشكل رقم(1):تطورانتاج والصادرات النفطية في العراق خلا المدة(1990-2018)

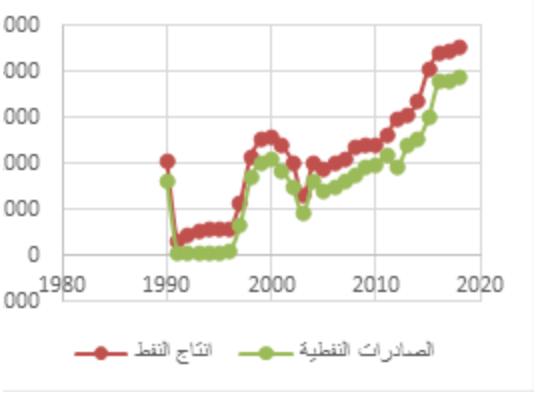

الشكل رقم(2):تطور أسعار العالمية للنفط الخام خلال المدة (1990-2018)

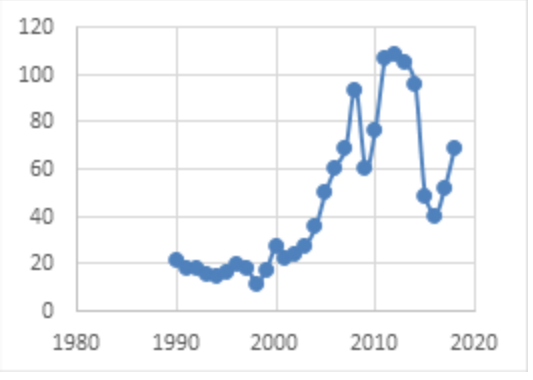

مصدر:الشكل البياني من اعداد الباحثين بالاعتماد على:
1.قاعدة بيانات منظمة https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/335.htm
2.قاعدة بيانات https://www.indexmundi.com/iraq/

الشكل رقم(3) الموازنة العامة في العراق خلال مدة(1990-2018)

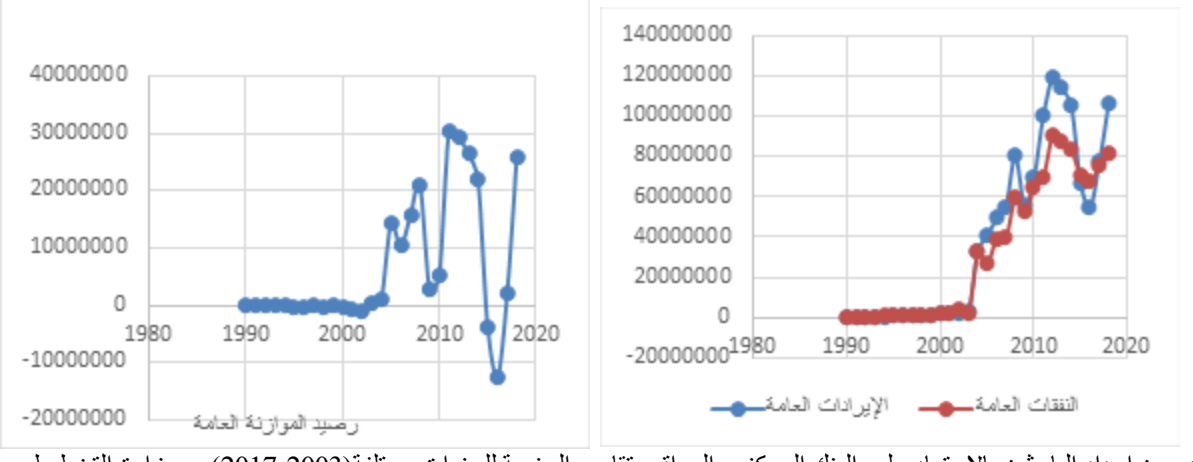

مصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي،تقارير السنوية للسنوات محتلفة(2003-2017). و وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،جهاز الإحصاء لسنوات متفرقة.

الجدول رقم(1):يوضح نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار(ADF)

المتغيرات	المستوى		الفرق الأول		درجة التكامل
VARIABLES	levels		1st difference		
	ثابت	ثابت+اتجاه العام	ثابت	ثابت+اتجاه العام	
SB	0.4387	0.1901	0.0000	0.0226	I(1)
PP	0.6310	0.3850	0.0018	0.0107	I(1)
LEX	0.7771	0.1177	0.0000	0.0000	I(1)

النتائج الاختبار وجود(3)متجة متكامله،*رفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوي(5%)

الجدول رقم(2)يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث

متغيرات	الفرضية الصفرية	قيمة(Statistic Trace)	القيمة الحرجة مستوى 5%	Prob**
نسبة رصيد الموازنة العامة الى(GDP)	لايوجد*	124.6828	69.81889	0.0000
أسعار النفط	على الأقل 1 *	52.21846	47.85613	0.0184
صادرات نفطية	على الأقل 2*	30.08635	29.79707	0.0463
سعر صرف للدينار العراقي	على الأقل 3	12.19948	15.49471	0.1476
متغير الوهمي	على الأقل 4	0.962621	3.841466	0.3265

متغيرات	الفرضية الصفرية	قيمة(Max-Eigen Statistic)	القيمة الحرجة مستوى 5%	Prob**
نسبة رصيد الموازنة العامة الى(GDP)	لايوجد*	72.46433	33.87687	0.0000
أسعار النفط	على الأقل 1 *	22.13211	27.58434	0.2137
صادرات نفطية	على الأقل 2*	17.88687	21.13162	0.1341
سعر صرف للدينار العراقي	على الأقل 3	11.23686	14.26460	0.1427
متغير الوهمي	على الأقل 4	0.962621	3.841466	0.3265

النتائج الاختبار وجود(1)متجة متكامله،*رفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوي(5%)

مصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج(Eviews9)

الجدول رقم(3): تقدير معلمات للاجلين قصير وطويل النموذج (ARDL) خلال فترة(2000-2014)

Short Run Coefficient علاقة القصير الاجل

المتغيرات	معلمات المقدرة(Cof.)	خطأ المعياري(Std. Error)	قيمة (t-Statistic)	مستوى المعنوية prob.
أسعار النفط(PP)	0.003704	0.000975	3.799071	0.0011
الصادرات النفطية(LOX)	0.130626	0.019413	6.728825	0.0000
سعر صرف الدينار العراقي(LEX)	0.126626	0.097128	1.303710	0.2071
متغير الوهمي(D)	0.042906	0.030851	1.390757	0.1796
(Cointeq(-1)	-0.507671	0.149464	-3.396604	0.0029

long Run Coefficient علاقة الطويلة الاجل

المتغيرات	معلمات المقدرة(Cof.)	خطأ المعياري(Std. Error)	قيمة (t-Statistic)	مستوى المعنوية prob.
أسعار النفط(PP)	0.003101	0.001598	1.940320	0.0666
الصادرات النفطية(LOX)	0.084911	0.025017	3.394119	0.0029
سعر صرف الدينار العراقي(LEX)	0.249426	0.191943	1.299481	0.2086
متغير الوهمي(D)	0.084515	0.065415	1.291985	0.2111
حد ثابت(C)	-2.670093	1.538961	-1.734997	0.0981

من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي(Eviews9.5)

الجدول رقم(4): الاختبارات التشخصية للنموذج مقدر

نوع الاختبار	حساب الاختبار	تقيم الاختبار
مشكلة الارتباط الذاتي (Durbin-Watson)	D.W= 2.38	يثبت اختبار (D.W ,L M)انه لايوجد ارتباط الذاتي بين الاخطاء
(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:)	LM Test: Prob. F=0.38 > 0.05	
مشكلة عدم تجانس التباين (ARCH)	Prob. F=0.60 > 0.05	يؤكد هذا الاختبار خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين
مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي(Jarque-bera)	Prob. J.B=0.12 > 0.05	يؤكد ان الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي

مصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج(Eviews9)

الشكل رقم(4) اختبار الاستقرارية للنماذج

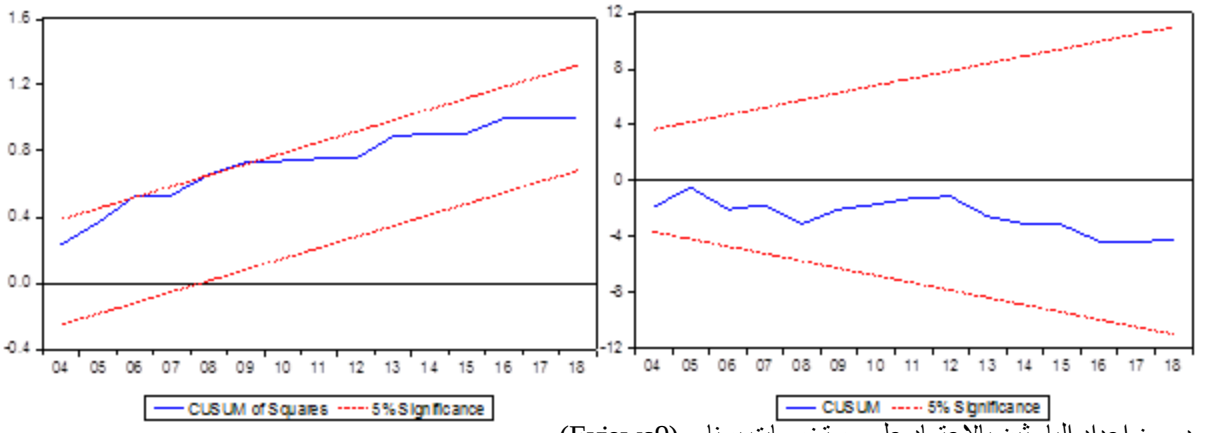

مصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج(Eviews9)

الشكل رقم(5)

القيمة الفعلية والمتوقعة لموازنة العامة في العراق خلال(1990-2018)

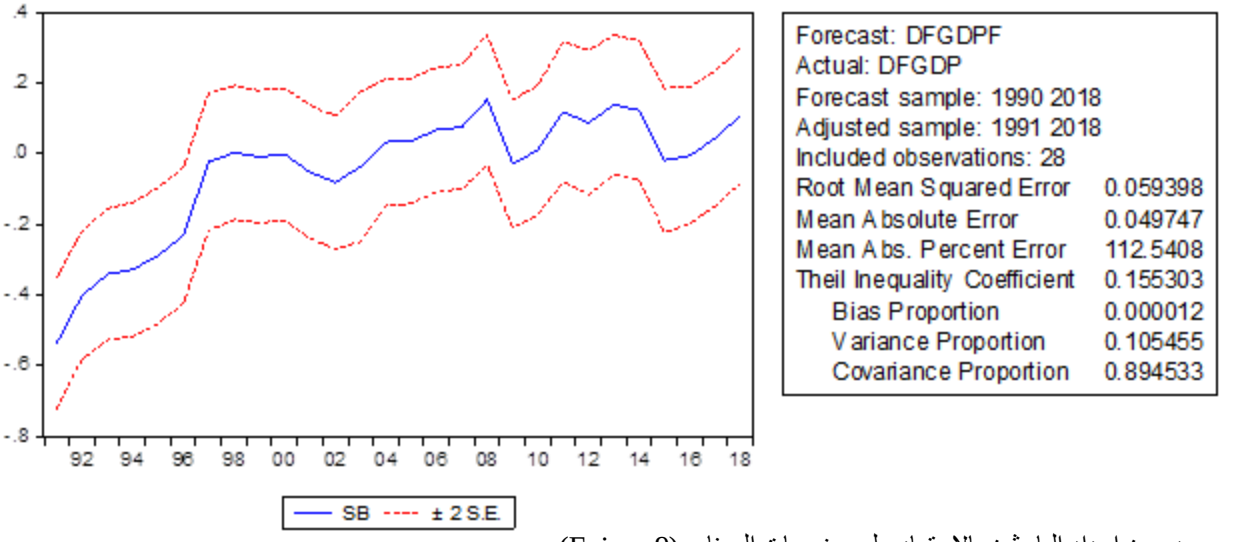

Forecast: DFGDPF	
Actual: DFGDP	
Forecast sample: 1990 2018	
Adjusted sample: 1991 2018	
Included observations: 28	
Root Mean Squared Error	0.059398
Mean Absolute Error	0.049747
Mean Abs. Percent Error	112.5408
Theil Inequality Coefficient	0.155303
Bias Proportion	0.000012
Variance Proportion	0.105455
Covariance Proportion	0.894533

مصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج(Eviews9)